

مساهمة حوكمة الشركات في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على مصادقية القوائم المالية - دراسة ميدانية -

من إعداد :

د: رقايقية فاطمة الزهراء (أستاذة محاضرة - جامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس)

zorafinance@yahoo.fr

الملخص :

سعت الدراسة للتعرف على دور حوكمة الشركات في تحجيم آثار المحاسبة الإبداعية و تأثيرها على مصادقية القوائم المالية ، و ذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذو دلالة

إحصائية ($\alpha = 0.05$) من خلال مجموعة من النتائج الفرعية ، و قد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع التدابير اللازمة لدعم السلوك المهني الأخلاقي و التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، أخلاقيات مهنة المحاسبة ، المحاسبة الإبداعية ، القوائم المالية.

Abstract :

This study aimed to identify the role of corporate governance in reducing the negative impact of creative accounting on the reliability of the financial statements through an applied study on companies Algerian economic

The study revealed a statistically significant role on the reliability of the financial statements at 0.05 confidence interval level. This main result was concluded through a group of secondary results .

set of recommendations was concluded by this study, the most important ones were, it is important that the different accounting entities have to develop the mechanisms that reinforce and promote the moral behavior as it plays a great role in decreasing the risks that the financial reports might encounter due to using the creative accounting techniques.

Keyword: Corporate governance, ethics of the accounting profession, creative accounting, the financial statements

أولاً : الإطار العام للدراسة و أهدافها:

-1 إشكالية البحث :

أصبح الفساد المالي والتلاعب في الحسابات المالية بمختلف الأساليب يدرج ضمن أهم الأسباب الرئيسية التي تعيق تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، ولعل عولمة هذه الظاهرة وانتشارها في العالمين المتقدم والنامي ، واهتمام المؤسسات

والهيئات الدولية بها يجعلنا ندرك مدى خطورتها وتداعياتها السلبية خاصة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحكمة في التنمية.

و يعتبر انخيار شركتي إنرون(Enron) وورلدكم (World Com) الأمريكيتين من الأحداث التي لها تأثير كبير على مهنة المحاسبة والمراجعة ،خاصة وأنها ارتبطت بفقدان الكثير من أخلاقيات الأعمال من كبار المسؤولين في الشركة وأعضاء مجلس إدارتها_ومكتب المراجعة آنذاك" آرثر أندرسن "الذي كان يقوم بمراجعة حساباتها في كثير من الممارسات والسلوكيات الخاطئة ، مما يلقي الضوء على موضوع الأخلاقيات باعتباره مانعًا وواقياً من حدوث الانهيارات والفضائح المالية.

وفي ظل تعدد الاتجاهات لمحاولة تلافي مثل تلك الممارسات المحاسبية اللاأخلاقية ركزت الورقة البحثية على حوكمة الشركات كأحد الآليات اللازمة للرقابة واستبعاد مثل تلك الإنزلاقات المالية والمحاسبية.

و على ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي :

ما مدى مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

و يندرج ضمن ذلك بعض التساؤلات -

- ما مدى تأثير مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
- ما مدى تأثير مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
- ما مدى تأثير مبدأ دور أصحاب المصالح في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
- ما مدى تأثير مبدأ الإفصاح والشفافية في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟
- ما مدى تأثير مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

2-حدود الدراسة :

اكتفت الدراسة بتناول حوكمة الشركات كإحدى الآليات والاتجاهات الهامة ولم يتم التعرض لآليات أخرى

في هذا المجال.

3-أهداف الدراسة وأهميتها :

تسعى الدراسة إلى زيادة الوعي المحاسبي ودعم الثقافة المحاسبية بمختلف الاتجاهات الحديثة لتلافي الممارسات السيئة و اللاأخلاقية والمؤدية إلى عواقب جد وخيمة للمؤسسة وللإقتصاد القومي ، ومن أجل ذلك تظهر أهمية حوكمة الشركات كأحد الآليات والأساليب الناجعة لتجنيب المؤسسة مخاطر التعثر الإداري والفشل المالي بتعظيم الأداء وقيمتها السوقية بما يضمن لها النمو والاستمرارية وتجنّبها الوقوع في مشاكل و إنزلاقات محاسبية و مالية .

4-فرضيات الدراسة:

لمحاولة الوصول إلى الإجابات الكافية حول الأسئلة الفرعية المتعلقة بمشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
و يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

1- **الفرضية الفرعية الأولى :** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

2- **الفرضية الفرعية الثانية :** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

3- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

4- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

5- **الفرضية الفرعية الخامسة :** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

5-منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها تم الاعتماد علي المنهج الوصفي- التحليلي عند استعراض أهم التنظيرات حول حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية ، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط وبطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية معتمدين في ذلك على أسلوب الاستبيان والمقابلة فيما يخص الجانب التطبيقي. ولقد

أنجز العمل بالاعتماد على مجموعة من المصادر، وللتأكد من مصداقية المعطيات المتاحة فقد تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوبها من أخطاء (متعمدة أو غير متعمدة).

6-إطار الدراسة

يندرج موضوعنا في إطار دراسة أحد آليات الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، من خلال ربط العلاقة بين حوكمة الشركات وتحجيم الممارسات الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية وتأثيرها على مصداقية وموثوقية القوائم المالية .

ثانيا : الإطار النظري للدراسة:

1- الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات :

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في العديد من الدول، والتي ترجع أغلبها إلى وجود فساد إداري ومحاسبي ومالي، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مدققي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات وذلك على خلاف الحقيقة.

1-1- مفهوم حوكمة الشركات:

نظرا لتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات والذي بدوره يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، فلم يتم التوصل إلى تعريف موحد ومتفق عليه للمصطلح على الصعيد العالمي ، فمن الإدارة الرشيدة إلى الإدارة الحكيمة، التحكم المؤسسي فحوكمة الشركات، وبالرجوع لأهم الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات، فقد تم انساب نشأتها من خلال مناقشات A. Berle و G. Means سنة (1932) عن آثار فصل الملكية عن وظيفة اتخاذ القرار في كبرى شركات الأسهم بالو.م.أ.، مما يترتب عن ذلك خطر انتهاك حقوق صغار المساهمين من طرف المسيرين الذين عادة ما يتهربون من آليات المراقبة.

و لقد توالى بعدها التنظيرات الفكرية حول الحوكمة المؤسسية من خلال أعمال E.F.Fama و A.Achain, H.Demtez (1972) و أعمال W.H.Meckling M.C. Jensen (1976) و أعمال E.F.Fama (1980) ^[01]

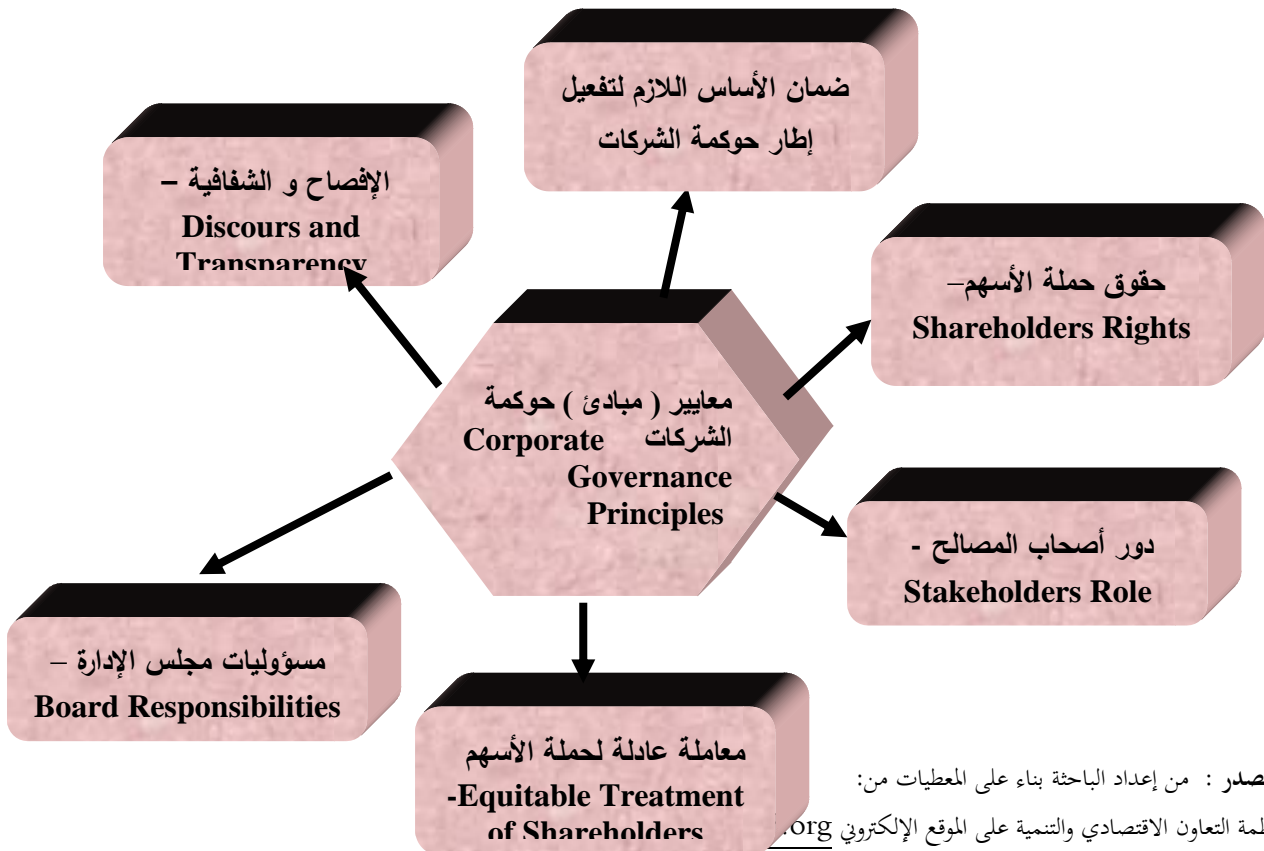
وعلى ضوء ذلك تتعدد وتتفاوت وجهات النظر للمصطلح فبعضهم ينظر له من الوجهة الاقتصادية على انه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل اللازم وضمن تعظيم قيمة الأسهم فيها واستخدامها في المدى البعيد ، وآخرون ينظرون له من الناحية المحاسبية باعتبارها في مجملها مجموعة من الآليات النظامية والمالية التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال المستثمر في المؤسسة ، ^[02] وهناك من ينظر لها من الناحية القانونية ليعكس طبيعة العلاقة التعاقدية التي تحدد حقوق

وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من جهة و المديرين من جهة أخرى ، و فئة أخرى تنظر له من الزاوية الأخلاقية والاجتماعية بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركة [03] في تأمين حقوق صغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وحماية البيئة ، هذا ويؤكد Mitchell ,Cunningham , Solomon .
 سنة 1996) و Monks Robert , Nell Minow (سنة 2001) على ذلك من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركة لحل مشكلة الوكالة ، على اعتبار أن مفهوم حوكمة الشركات يعتبر نظاما بمقتضاه تدار الشركة وتراقب [04]، كما أن مبادئها تؤكد على مسؤوليات مجلس الإدارة بما يضمن أداء حقوق المساهمين وتحقيق العدالة بالمؤسسة ، مما يدعم ذلك آليات الإفصاح والشفافية خصوصا للمؤسسات المتداولة في أسواق المال [05]
 وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE : "الحوكمة مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " . [06]
 1-2- مبادئ حوكمة الشركات :

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE جملة من المبادئ توصلت إليها سنة 1999، ليتم تعديلها سنة 2004 [07] فيما يلي :

الشكل رقم -01-

مبادئ حوكمة الشركات حسب (OCDE)



المصدر : من إعداد الباحثة بناء على المعطيات من:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الموقع الإلكتروني www.oecd.org
 - نزمين أبو العطاء ، " حوكمة الشركات سبيل للتقدم ، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، مركز المشروعات الدولية الخاصة : (2003/01/01)
 على الموقع الشبكي: <http://www.cipe.org>

-Charles Oman Steven Fries , Willem Buiter , " la Gouvernance d'entreprise dans les pays en développement en transition et les économies émergentes " , cahier de politique économique , N° 23, du centre de développement , 2003 sur site Internet: [http : //www.oecd.org/dev](http://www.oecd.org/dev)

❖ **حقوق المساهمين** : يتضمن هذا المبدأ مجموعة من حقوق المساهمين التي تضمن نقل ملكية الأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، كذلك اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد من الأرباح، مراجعة القوائم المالية، كذلك حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة، حق التصويت، المشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة.

❖ **المعاملة العادلة بين جميع المساهمين** : من خلال المساواة بين كافة المساهمين وحملة الأسهم داخل المؤسسة، سواء كانوا كبار أو صغار المساهمين، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج^[08] ويجب أن يعطى لجميع حملة الأسهم الفرصة للحصول على التصحيح الفعال لانتهاك حقوقهم، وحمايتهم من المتاجرة بالمعلومات الداخلية، كذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى المساواة بين المساهمين المحليين والأجانب.

❖ **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات** : ويقصد بأصحاب المصالح الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة (كالبنوك، العملاء... الخ) ويجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة^[09]

❖ **الإفصاح والشفافية** : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق والسليم عن المعلومات المالية في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية، والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة^[10]

❖ **مسؤوليات مجلس الإدارة** : يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما ينبغي أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

❖ **ضمان الأساس اللازم لتنفيذ إطار حوكمة الشركات** : على أي مؤسسة تريد أن تنتهج الحوكمة في بيئة الأعمال لديها، لا بد لها من أن تمتلك بعض الأسس التنظيمية والقانونية التي تعتبر قواعد لا بد من التمسك بها في جميع تعاملاتها، (فمثلا لا بد من وجود قوانين وتشريعات تضبط وتحكم جميع التعاملات التي تقوم بها المؤسسة مع الأطراف المرتبطة بالشركاء والموردين وحتى الموظفين العاملين بهذه الشركات)، ولا بد لها من توافر الحد اللازم من السياسات والتنظيمات التي تضمن سير العمل بكل كفاءة وفعالية^[11]

على اعتبار أن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يضمن إعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف المؤسسة والسبل اللازمة لبلوغها ومراقبة الأداء، كما يتيح العديد من المكاسب في

الاقتصاد القومي من سوق مالية نشطة ومؤسسات مالية قادرة على استقطاب المدخرات مع تحفيز نمو القطاع الخاص والذي يضمن معدلات نمو مرتفعة في ظل الشفافية والإفصاح.

1-3- أهمية حوكمة الشركات :

استنادا لما أكده الاقتصادي (Winkler Adalbert-1998) على أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بمختلف الأسواق من خلال :

- توفير قدر ملائم من الثقة والطمأنينة في الاقتصاد القومي، بدعم البيئة الاستثمارية للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع تأمين حقوقهم في إطار توفير الشفافية .
- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق المالية العالمية وذلك في ظل ظهور أدوات واليات مالية مستحدثة، مع زيادة ظاهرة الاندماج والاستحواذ .
- مساعدة المدراء و مجلس الإدارة على وضع و تطوير إستراتيجية سليمة للمؤسسة وخدمات اتخاذ قرارات الاستحواذ والدمج بما على أسس سليمة ، مع تحديد المكافآت على أساس الأداء، والذي يساهم بدوره في استقطاب الاستثمارات بشروط جيدة ومنه تحسين كفاءة وأداء المؤسسة [12]
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية.

على اعتبار أن نظام الحوكمة الجيدة للشركات يسمح بتحجيم المخاطر، تحسين وتدعيم الأداء ، توفير فرص الوصول للأسواق المالية ، المقدررة على تسويق المنتجات والخدمات ،تحسين القيادة والإفصاح والشفافية والقابلية للمساءلة الاجتماعية، خاصة وأنها تستند على التعاون بين القطاعين العام و الخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على سيادة القانون .

2- الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية :

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل اهتمام من طرف المحاسبين والمراجعين بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ،خاصة بعد أحداث انهيار العديد من الشركات الرائدة ، وتحميل شركات التدقيق مسؤولية ذلك الانهيار واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي .

2-1- المحاسبة نظام للمعلومات المالية :

المحاسبة نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للأطراف المستفيدة كما هو أدناه :

الشكل رقم -02-

المحاسبة نظام للمعلومات المالية



المصدر : أمين السيد أحمد لطفي ، "نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006، ص: 474.

حيث يقاس أي نجاح للمعلومات وخاصة النظام المحاسبي في مدى تأثير المعلومات هذه كمنخرجات على مستخدميها في عملية اتخاذ القرار.

ويتم توصيل مخرجات النظام المحاسبي عن طريق القوائم والتقارير المالية إلى جميع الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية ، حيث تعد مخرجات النظام المحاسبي كمدخلات لنظام القرار لمستخدمي تلك المعلومات.

إلا أن هذا لا يمنع من التلاعب في الحسابات المالية في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، في إطار تباين مسميات تصنيف التلاعب تبعا لمنظور دارس الظاهرة، فهناك من أطلق على تلك التلاعبات بإدارة الأرباح ، المحاسبة الإبداعية ، المحاسبة الإبتداعية ، المحاسبة الإبتكارية المحاسبة الخلاقة ، الهندسة المالية ، تلطيف الدخل ، المحاسبة التجميعية ، المحاسبة المتعدية ، المحاسبة الاحتمالية ، المحاسبة التحريفية ، المحاسبة الخداعية ، والتي تتعدد بتباين المصطلحات بين دول العالم .

2-2- مفهوم المحاسبة الإبداعية :

المحاسبة الإبداعية أحد المسميات الدالة على عمليات التلاعب في البيانات المالية وتتعدد تعريفاتها بتعدد وجهات نظر الباحثين في علم المحاسبة :

فمن وجهة نظر المحاسبين الأكاديميين :

يعتبرها (ناصر Naser)^[13] تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و / أو جميعها" .

أما (Amat)^[14] فيرى أنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال " .

ويعطي (ملفورد Mulford)^[15] تعريفه عن المحاسبة الإبداعية " بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل" .

أما (سميث Smith) ^[16] من منظوره كمحلل استثماري " تمثل النمو الظاهري في الأرباح والتي ترجع لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي ".
و على ضوء التعريفات السابقة تشترك في أن :

- المحاسبة الإبداعية صورة من صور التلاعب و التحريف في مهنة المحاسبة .
- المحاسبة الإبداعية هي ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والإجراءات المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسة أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف معينة.
- ممارسات المحاسبة الإبداعية هي ممارسات قانونية في إطار حرية الاختيار بين القواعد و المبادئ و التقديرات المحاسبية .

على اعتبار أن الإبداع المحاسبي قد يكون في المفاهيم ، الفروض ، القواعد والمعايير المحاسبية ، في القياس المحاسبي ، في نظام المعلومات المحاسبي ، في أساليب التحليل المالي ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي (القوائم و التقارير المالي) .

و لقد ساعدت عدة عوامل على ظهور المحاسبة الإبداعية منها :

- حرية الاختيار للمبادئ والطرق والسياسات المحاسبية و التي تتناسب مع أهداف المؤسسة لتحقيق أفضل أداء
- حرية القياس المحاسبي والذي يتيح للإدارة إمكانية التلاعب للوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا.
- حرية اختيار إدارة المؤسسة التوقيت المناسب لتنفيذ بعض العمليات ، مما يتيح لها فرصة تحقيق الربح المناسب .

2-3- ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية :

تتعدد و تتباين صور التلاعبات بالحسابات بتعدد واختلاف الأهداف المراد تحقيقها من التأكيد على اختيار واستعمال أساليب محاسبية محددة ، أو تحميل صورة الدخل للوصول إلى هدف محدد مسبقا أو متنبأ به من طرف محلل مالي ، أو القيام بالتلاعبات في القوائم المالية بإظهارها مخالفة للحقيقة بشكل متعمد لتضليل مستخدميها معتمدين على الممارسات الحديثة والمعقدة و المبتكرة لتحقيق أهداف صورية .
و من بين أهم أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية نذكر :

❖ أهم آليات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي (الميزانية) :

تظهر أهمية الميزانية بما تقدمه من معلومات لمستخدميها حول موجودات المؤسسة والتزاماتها، إلا أنه يمكن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في تلك القائمة وبكل بنودها من خلال مثلا على سبيل الذكر لا الحصر : ^[17]

- المبالغة في تقييم الأصول غير الملموسة المترتبة عن عمليات الاندماج ، أو تخفيض نسب إهلاك الأصول عن المعدلات المعمول بها ، من خلال التغيير غير المبرر في طريقة الإهلاك المعتمدة في المؤسسة .
- عدم الإفصاح عن موجودات المؤسسة .
- التلاعب في أسعار السوق عند التقييم وعند تصنيف التثبيات .

- التلاعب في أسعار المخزونات و دمج كشوفات الجرد ببضائع راكدة و تالفة .
 - التغيير غير المبرر في طرق تقييم المخزونات .
 - الاعتراف المحاسبي بأصول المؤسسة بما يخالف المبادئ والقواعد المنصوص عنها ضمن معايير المحاسبة الدولية .
 - التلاعب بأسعار الصرف عند نقل المعاملات إلى العملة الأجنبية وعدم الإفصاح عن بنود نقدية المؤسسة.
- ❖ **أهم آليات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):**

تساعد قائمة الدخل في معرفة نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال دورة محاسبية معينة ، إلا أنه يمكن التلاعب في مبلغ صافي الدخل من خلال تلاعب في قيمة الإيرادات والمصاريف من خلال ما يلي :
[18]

- القيام بصفقات بيع وهمية وتضمين كشوفات الجرد لمنتجات راكدة و تالفة.
 - عدم الإفصاح عن التغييرات الطارئة في المؤسسة مثلاً كتوقيف خط إنتاج له مساهمة معتبرة في نتيجة أعمال المؤسسة .
 - إدراج النواتج الاستثنائية غير العادية ضمن النتيجة التشغيلية .
 - التغيير غير المبرر للسياسات المحاسبية بنقل المصاريف الجارية إلى دورات مالية سابقة .
 - ترحيل الأرباح الجارية إلى فترات لاحقة تعتقد إدارة المؤسسة أنه يمكن أن تكون مرحلة حرجة .
 - تضخيم مبالغ بنود معينة في إطار ترتيبات خاصة والشطب غير المبرر لبعض التكاليف .
 - وضع احتياطات وهمية لمقابلة التزامات مالية وهمية للحفاظ على اتجاه النمو الثابت و المستقر للربح.
- ❖ **أهم آليات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية :**

ويسمح بتحديد المركز النقدي للمؤسسة في فترة زمنية معينة ، كما يمثل رصيد التدفقات النقدية الواردة والصادرة للمؤسسة ، من خلال القيام بالعمليات الاستغلالية ، التمويلية والاستثمارية، ومن أهم أساليب التلاعب في تلك القائمة ما يلي : [19]

- التضليل في تصنيف التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية والتشغيلية ، باعتبار مثل تلك الممارسات لا تؤثر على القيم النهائية .
- التهرب الضريبي بتخفيض قيمة التدفقات النقدية التشغيلية .
- تسجيل تدفقات نقدية واردة و صادرة وهمية بمختلف صورها .
- محاولة مطابقة الأهداف المحققة مع التنبؤات للحصول على مكافآت و امتيازات كبيرة .

❖ **أهم آليات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التغييرات في حقوق الملكية :**

وتوضح القائمة التغييرات الحاصلة على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة ، إلا أن جميع بنود تلك القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية ، من خلال التغييرات الصورية في زيادة رأس المال أو

تخفيضه والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء أو خسائر أرصدة العملات الأجنبية أو خسائر التعاملات في الأسواق المالية .

ويمكن أن نستشهد بممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية والتي كانت السبب في انهيار شركتي (Worldcom وEnron) والتي اعتبرت أزمة ثقة عميقة أو أزمة أخلاقيات ناجمة من هيمنة الطمع والمصالح الخاصة وقضايا تتعلق بالفساد والتحايل والكذب بخصوص المتاعب المالية لتلك الشركات. من خلال :

- لجأت إدارة الشركة إلى تضخيم أرباح الشركة في العام الذي سبق انهيارها ، خاصة مع فشل نظام الرقابة الداخلية من الناحية الأخلاقية والمالية نتيجة للخداع والتآمر المستمر في المعلومات المحاسبية و المالية .
 - أوكل مجلس الإدارة مهمة مراجعة صفقات الشركة للجنة فرعية داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة سطحية وسريعة لتلك الصفقات، كما أن عدم إفصاح مجلس الإدارة عن بعض المعلومات المهمة التي كان من الممكن أن يؤدي الكشف عنها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة.
 - قامت الشركة بإصدار أسهم لإحدى الشركات مقابل الحصول على سندات مما أدى إلى تضخيم الأصول وحقوق المساهمين دون وجود تدفقات نقدية حقيقية نتيجة للمعاملات المحاسبية الخاطئة التي أدت إلى اعتبار بعض المعلومات بنوداً خارج الميزانية .
 - تصرف كبار مسؤولي الشركة بأسهمها وذلك عن طريق استخدام المعلومات الداخلية والتي أنبأهم بقرب انهيار الشركة وبالتالي بيع أسهمها بأسعار جد مرتفعة ، مما يعكس ذلك قضية المعلومات غير المتماثلة والمضللة بين من هم داخل وخارج الشركة .
 - التدليس في الممارسات المحاسبية بالتلاعب في حسابات التدفقات النقدية للشركة والخدع المحاسبية للتغطية عن وضعيتها المالية المتدهورة و ذلك بما يتناسب و توقعات المستثمرين في البورصة.
- فمن منظور أخلاقي تعتبر تلك التلاعبات مكروهة و محرمة شرعاً وسلوكاً غير أخلاقياً لما لها من مخالفات كبيرة يتبعها المحاسبون في مهنتهم لتحقيق أهداف خاصة أنية لفئة معينة على حساب البقية ، لذلك يجب التصدي لمثل تلك الممارسات للحصول على معلومات مالية على درجة عالية من الشفافية والمصدقية ، و من بين تلك الآليات نجد حوكمة الشركات ، تفعيل دور مدققي الحسابات واختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية مع وضع ميثاق السلوك المهني ، تقليل عدد البدائل والمعاملات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، وغيرها من الاتجاهات التي تدعم الوعي والثقافة المحاسبية ، ولقد كان لمجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين مساهمة متميزة ، من خلال إدخال العديد من التعديلات على المعايير المحاسبية تجنباً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة .

2-4- دور حوكمة الشركات في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية :

ترجع أخلاقيات الأعمال والطمع المعدي و اتجاهات ذاتية مماثلة تشير إلى إمكانية اختلاف المصالح والغايات لمختلف الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة، خاصة مع محاولة إغراء مدققي الحسابات برفع قيمة أتعاب الخدمات الاستشارية المقدمة، هذا مع قيام المؤسسات بربط حوافز الإدارة بقيمة الأسهم من خلال منح مجلس الإدارة و الإدارة العليا حوافز في صورة أسهم أو خيارات أسهم، ليقصر بذلك انشغال الإدارة على محاولة رفع القيمة السوقية للأسهم مرة بمعاملات حقيقية و أخرى بالاستناد إلى صور الغش والتدليس في التقارير المالية والتلاعب في السياسات المحاسبية للتأثير على البيانات المالية وذلك بالاستناد إلى مختلف آليات المحاسبة الإبداعية، مما تتطلب ذلك ضرورة الاستعانة بآليات وأطر حديثة للرقابة تضمن تفعيل عمليات الشفافية و المساءلة .

وعلى ضوء ذلك تظهر أهمية آليات حوكمة الشركات لتغطية الفجوة المتوقعة بين مديري ومالكي الشركة نتيجة للممارسات السلبية التي قد تنشأ بالمؤسسة أو بالقطاع ككل، و السعي لتعظيم القيمة السوقية للسهم وتدعيم تنافسيتها في أسواق المال العالمية بما يضمن قدرا من الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم ومنه توفير موارد تمويلية محلية وعالمية للشركة، سواء عن طرق الجهاز المصرفي أو الأسواق المالية ومنه استقرار نشاطها واستبعاد انزلاقها في مشاكل محاسبية ومالية وخلق فرص عمل جديدة.

حيث تشير الدراسة إلى أنه من الممكن أن تكون لآليات حوكمة الشركات مساهمة فاعلة في الحد من الممارسات السيئة للمحاسبة الإبداعية والتأثير على مصداقية القوائم المالية، من خلال حل مشكلة سيطرة فئة أو أكثر داخل المؤسسة على القرارات الإدارية والمالية، وبالتالي تحجيم تأثيرهم على المعلومة المحاسبية والمالية باستخدامهم لأساليب المحاسبة الإبداعية، هذا ما توصلت له الدراسة في شقها النظري، إلا أن ما يعزز اعتقادنا أو يفنده هو الشق الميداني للدراسة والذي سيتم من خلاله دراسة دور حوكمة الشركات في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية من خلال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

ثالثا: الدراسة الميدانية

1- منهجية الدراسة الميدانية :

بعد تصميم الاستبيان واختبارها تم توزيعها، على أفراد عينة الدراسة، ليتم بعدها تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

1-1- أدوات جمع المعلومات :

قامت الباحثة بإعداد استبيان لمعرفة تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على مصداقية القوائم المالية، من خلال محاولة إسقاط ذلك على المؤسسات الاقتصادية ضمن عينة الدراسة، وقد تكونت الأداة من مجموعة من المحاور، حيث تضمنت قاعدة الاستقصاء 30 سؤالا موزعة على جزئين رئيسيين، الأول يشمل البيانات الشخصية والخصائص المميزة لأفراد عينة الدراسة وتضمنت 6 أسئلة، أما القسم الثاني فيضم خمسة محاور تتعلق بموضوع الدراسة فيما يلي :

الجدول رقم-01-

المحاور الرئيسية للدراسة وعدد فقراته:

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	06
02	تطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين	06
03	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	06
04	تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .	06
05	تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	06
	المجموع	30

المصدر: من الدراسة الميدانية

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت (likert) الخماسي في جميع أسئلة قائمة الاستبيان كما يلي :

الجدول رقم-02-

مقياس ليكرت (Likert) الخماسي

1	2	3	4	5
لا أوافق مطلقا	لا أوافق	محايد	موافق	موافق تماما

1-2- اختبار صدق وثبات الاستبيان :

تم التحقق من صدق الأداة، من خلال عرض قائمة الاستبيان على مجموعة من المحكمين (من الأساتذة متخصصين في المحاسبة) والذين قدّموا النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم، وقد تم تعديل أداة الدراسة. ولتحديد الصدق الداخلي لها تم الاعتماد على معامل الارتباط بين جميع محاور الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)، وقد كان معامل الارتباط قوياً، ممّا يعكس ذلك صدق مجال الدراسة . ولتحديد التناسق الداخلي للمحاور الجزئية لقائمة الاستبيان وبالتالي التأكد من ثبات الأداة تم الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ - Alpha Cronbach كما هو مبين في الجدول الموالي .

الجدول رقم -03-

مستخلص معامل كرونباخ ألفا للمحاور الرئيسية للدراسة:

الرقم	المحور	قيمة معامل ألفا
01	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	0.844
02	تطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين	0.860
03	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	0.764
04	تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .	0.785
05	تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.860

المصدر: من الدراسة الميدانية(اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

وعند استقراره تظهر معاملات ألفا كرونباخ في حدود 0.764 و 0.860، مما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات تلي متطلبات الدراسة.

1-3- إختبار التوزيع الطبيعي :

لمعرفة إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه تم الاعتماد على إختبار كولموجوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test فيما يلي :

الجدول رقم -04-

نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	المحور	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	0.162
02	تطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين	0.065
03	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	0.086
04	تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية .	0.256
05	تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.365

المصدر: من الدراسة الميدانية(اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

وعلى اعتبار أن القيمة الإحتمالية (Sig) تجاوزت مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، في جميع الحالات ، وبذلك فتوزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي .

1-4- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء ومسؤولين ومحاسبين وماليين ومدققين داخليين للمؤسسات الاقتصادية وعددها 10 ، وقد تم توزيع 70 مفردة على جميع أفراد العينة، لتكومن منها 65 مفردة صالحة للتحليل بنسبة 92.86% كما يلي :

الجدول رقم-05-

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المؤسسة

البيان	العدد	العدد الصالح للتحليل	%
مطاحن عمر بن عمر -قائمة -	09	07	10.77
المؤسسة الوطنية للدهن - وحدة سوق أهراس -	11	10	15.38
مؤسسة حمادة للحليب بولاية سوق أهراس	08	07	10.77
مركب إنتاج الملابس العسكرية -بوشقوف - قائمة -	08	08	12.31
مركب الدراجات والدراجات النارية (CYCMA) بولاية قائمة	08	08	12.31
المجمع الشرقي للدواجن -بوشقوف -	05	04	6.15
المؤسسة الوطنية للرخام -قائمة -	05	05	7.69

9.23	06	06	صوفية سوق أهراس
9.23	06	06	مطاحن الهلال - سوق أهراس -
6.15	04	04	مؤسسة القلم - سوق أهراس -
100	65	70	المجموع

المصدر: من الدراسة الميدانية

1-5- المعالجات الإحصائية المستخدمة :

قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات و الوسط الحسابي .
- اختبار ألفا كرونباخ - Alpha Cronbach - لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل ارتباط بيرسون.

2- تحليل نتائج الدراسة :

2-1- تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة:

تبعاً للبيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة المحصلة عن طريق استمارات الاستبيان تم الحصول على المعلومات الموضحة في الجدول رقم (06) أدناه، حيث أن معظم أفراد العينة ذكور بنسبة 66.15% ، كما أن ما نسبته 40% من أفراد العينة تتجاوز أعمارهم الأربعين سنة وهو مؤشر جيد ، كما يفسر ذلك بطبيعة الوظائف (مدير و رئيس مصلحة ...) و التي تتطلب أصحاب الخبرة العملية ، التي لا يحصل عليها أيّ كان إلا في مثل هذا العمر ، فهي متوافقة مع سنوات الخبرة والمؤهل العلمي. ونجد أن ما نسبته 60% هم محاسبين و ماليين ، ويظهر ما نسبته 87.69% يشغلون وظائف أخرى غير المحاسبة والتدقيق كرؤساء لمصالح: مصلحة المستخدمين، مصلحة الإعلام الآلي، إدارة التخطيط، مصلحة التكوين بالإضافة إلى موظفين بقسم المالية، كما نجد أن ما نسبته 23.08% غير متحصلين على شهادة البكالوريا بينما 29.23% متحصل عليها، ونجد أيضا ما نسبته 27.69% متحصلين على شهادة الليسانس في تخصصات مختلفة بالإضافة إلى 7.69% متحصلين على الماجستير وبقية العينة والمقدرة نسبتها ب 12.31% متحصلين على شهادات أخرى أهمها مهندس دولة أو تقني سامي.

عموماً، فما نسبته 76.92% من أفراد العينة أي أن أغلبية الفئة المستهدفة من حملة الشهادات العلمية، مما يساهم ذلك في دقة الإجابات .

ومن خلال توزيع النسب حسب المؤهلات العلمية لأفراد العينة، نجد ما نسبته 60% متحصلين على شهادات في المحاسبة و/أو المالية والباقي متحصلين على شهادات أخرى أهمها مراقبة التسيير، تدقيق مالي ومحاسبي، التجارة الخارجية، اقتصاد .

وحسب عدد سنوات الخبرة العملية لأفراد العينة، نجد 20% خبرتهم أقل من 5 سنوات، وما نسبته 38.46% تتراوح خبرتهم ما بين 5 إلى 10 سنوات، و ما نسبته 41.54% خبرتهم أكثر من 10 سنوات. وهي نسب متوافقة مع الوظائف أو المسميات الوظيفية لأفراد العينة، مما يفسر ذلك بوجود تمسك بعنصر الخبرة في مثل تلك المؤسسات زيادة على قصر دورة الحصول على الترقيات وهذا مؤشر جيد. مما يعكس ذلك سلامة النتائج في ضوء خبرتهم .

الجدول رقم - 06 -

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية

المتغير	جنس المتغير	التكرار	%	المتغير	جنس المتغير	التكرار	%
الجنس	ذكر	43	66.15	التخصص العلمي	محاسبة و /أومالية	39	60.00
	أنثى	22	33.85		أخرى	26	40.00
العمر	أقل من 30 سنة	17	26.15	سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	13	20.00
	من 30 إلى 40 سنة	22	33.85		من 05 سنوات إلى 10 سنوات	25	38.46
	من 40 سنة إلى 50 سنة	14	21.54		أكثر من 10 سنوات	27	41.54
	أكثر من 50 سنة	12	18.46				
المؤهل العلمي	غير متحصل على البكالوريا	15	23.08	الوظيفة الحالية	مدير إدارة	10	15.38
	بكالوريا	19	29.23		نائب مدير إدارة	05	7.69
	ليسانس	18	27.69		رئيس قسم	42	64.62
	ماجستير	05	7.69		محاسب/مدقق	08	12.31
	دكتوراه	00	00				
	أخرى	08	12.31				

المصدر: من الدراسة الميدانية(اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

2-2- التحليل الإحصائي لفقرات المحور الأول : "تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين"

الجدول رقم-07-

نتائج آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	يتيح هذا المبدأ للمساهمين إمكانية مراجعة القوائم المالية للمؤسسة	3.67	0.69	03
02	يتيح هذا المبدأ للمساهمين حرية اختيار مجلس إدارة المؤسسة	4.02	0.88	02
03	يتيح هذا المبدأ للمساهمين حرية الرقابة و المساءلة للقليل من الممارسات اللاأخلاقية في المؤسسة .	3.26	0.72	04
04	تتيح هذا المبدأ للمساهمين حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة وحق التصويت والاستفسار من المدقق الخارجي .	3.04	0.76	06
05	تتيح هذا المبدأ مساهمين حق المشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة	4.11	0.67	01
06	تتيح هذا المبدأ مساهمين في المشاركة في أرباح المؤسسة	3.07	0.55	05
المتوسط العام للمحور الرئيسي الأول		3.53		

المصدر: من إعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

من خلال الجدول رقم -07- تظهر اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بمدى تطبيق المؤسسة مبدأ حماية حقوق المساهمين ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.53، ويقع هذا المتوسط ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم ليكارت الحماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافقة والتي تؤكد رضا أغلبية أفراد العينة بدرجات متقاربة . وقد كان أقل متوسط حسابي (3.04) باختلاف الآراء حوله بانحراف معياري (0.76) في الفقرة الرابعة المتعلقة بحق مشاركة المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة و حق التصويت والاستفسار من المدقق الخارجي . ويفسر ذلك بغياب تزويد المساهمين في الوقت المناسب بالقدر الكافي من المعلومات المتعلقة بتواريخ وأماكن انعقاد وجداول أعمال الاجتماعات العامة ، كما وصل أقصى متوسط حسابي إلى (4.11)، أي أن الآراء كانت موافقة حول حق مشاركة المساهمين في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة ، مع العلم أن هناك تشتتا في إجابات أفراد العينة ب(0.67)، ويفسر ذلك بإحاطة المساهمين نسبيا بالقرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة .

2-3- التحليل الإحصائي لفقرات المحور الثاني : " تطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين "

الجدول رقم -08-:

نتائج آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
07	يتيح هذا المبدأ لكل المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم .	3.06	0.78	06
08	تسمح العمليات والإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العامة للمساهمين بتحقيق معاملة متساوية لكل المساهمين .	3.97	0.67	03
09	يوفر هذا المبدأ مطالبة المساهمين من أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن أية مصالح مادية	4.06	0.78	02

			أو تعاملات تخصهم من شأنها التأثير على المؤسسة	
05	055	3.26	يوفر هذا المبدأ حماية لكل المساهمين من المتاجرة بالمعلومات الداخلية .	10
04	0.72	3.33	يوفر هذا المبدأ حق المساهمين في الإطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة .	11
01	0.42	4.16	تتيح هذا المبدأ المساواة بين جميع المساهمين المحليين و الأجانب .	12
		3.64	المتوسط العام للمحور الرئيسي الثاني	

المصدر: من إعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

بالرجوع إلى الجدول رقم - 08 - وصل المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.64)، أي أن هناك موافقة على تطابق آراء أفراد العينة مع واقع المؤسسات التي يعملون بها، وقد وصلت قيمة أقصى متوسط حسابي إلى (4.16) في الفقرة الثانية عشر والاختلاف إلى القيمة (0.42) و يتعلق ذلك بالمساواة بين جميع المساهمين المحليين والأجانب في نطاق أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسات ولكن لا تتصدى المبادئ للسياسات الحكومية في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر ، على اعتبار أن المحدد الهام لحماية المساهمين لحقوقهم فيما إذا كانت هناك وسائل فاعلة للحصول على تعويضات من الأضرار ، مما يقوي ذلك ثقة المساهمين الصغار حينما يتوفر إطار قانوني و الآليات اللازمة لرفع الدعاوي القانونية في حالة توفر الأدلة المناسبة ، كما أنه من حق المساهمين أن يتوقعوا سوء استخدام السلطات الداخلية وخاصة في الحالات التي لا تنص فيها التشريعات بشكل قاطع على حظر تلك الأساليب أو في الحالات التي لا يكون تطبيق التشريعات فيها فعالا، مما يتعين على الحكومات إتخاذ التدابير اللازمة لسد مثل تلك الفجوات .

2-4- التحليل الإحصائي ل فقرات المحور الثالث : "تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح"

الجدول رقم-09-:

نتائج آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث :

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
13	يوفر هذا المبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يراها القانون .	3.22	0.45	06
14	يساعد هذا المبدأ على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة .	3.56	0.74	04
15	يوفر هذا المبدأ لأصحاب المصالح الاضطلاع بمستويات الاستثمار التي تتسم بالكفاءة من الناحية الاجتماعية .	3.11	0.63	07
16	يوفر هذا المبدأ مشاركة الأطراف أصحاب المصالح في رفع أداء المؤسسة ..	4.17	0.54	01
17	يوفر هذا المبدأ حصول أصحاب المصالح على المعلومات اللازمة من المؤسسة .	3.55	0.72	05
18	تتيح هذا المبدأ حرية اتصال أصحاب المصالح بمجلس إدارة المؤسسة في حالة وجود إشاعات عن الممارسات غير القانونية من طرف الإدارة التنفيذية .	3.87	0.55	02
	المتوسط العام للمحور الرئيسي الثالث	3.58		

المصدر: من إعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

من خلال الجدول رقم- 09- تظهر اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بتطبيق تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.58، والتي تؤكد رضا أغلبية أفراد العينة بدرجات متقاربة. وقد كان أقل متوسط حسابي (3.22) واختلاف الآراء حوله بانحراف معياري (0.45) في الفقرة الثالثة عشر، على اعتبار أن المقدرة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسة و نجاحها بمثابة نتيجة لعمل الفريق الذي يجسد الإسهامات المقدمة من مجموعات مختلفة من بينهم المستثمرين، الموظفين، الموردين وغيرهم. وتعتمد درجة مشاركة مختلف الأطراف على القوانين و الممارسات الوطنية من خلال تمثيل الموظفين في مجلس الإدارة وخطط تملك الأسهم للموظفين أو آليات المشاركة في الأرباح أو الآليات المتعلقة بحكومة الشركات و التي تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح فيما يتعلق ببعض القرارات الرئيسية.

3-5- التحليل الإحصائي لفقرات المحور الرابع: "تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية".

الجدول رقم-10-

نتائج آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الرابع:

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
19	يوفر مبدأ الإفصاح عن السياسات المحاسبية ضبط المعاملات المحاسبية واليات التقييم المحاسبي .	4.22	0.71	
20	يوفر مبدأ الإفصاح و الشفافية نشر معلومات عن الأنشطة غير العادية للمؤسسة .	3.23	0.76	
21	يتيح هذا المبدأ دعم العلاقة بين مجلس إدارة المؤسسة و الجمعية العامة .	3.67	0.88	
22	يدعم هذا المبدأ الجودة في المعلومات المالية الصادرة عن المؤسسة من خلال التقليل من التقديرات و الاجتهادات الشخصية .	4.87	0.65	
23	التوسع في مجال الإفصاح والشفافية قد يؤثر سلبا على سمعة المؤسسة و على حقوق الملكية	3.03	0.54	
24	قد يؤدي عدم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة إلى حدوث حالة التعثر و الإفلاس المالي . .	3.88	0.51	
	المتوسط العام للمحور الرئيسي الرابع	3.82		

المصدر: من إعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

لمعرفة مدى تحقق العنصر الثالث من وجهة نظر عينة الدراسة، تم حوصلة النتائج في (الجدول رقم-10- معرفة مدى تحقق العنصر الثالث من وجهة نظر عينة الدراسة، تم حوصلة النتائج في (الجدول رقم-10-)، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.82 والذي يقع في الفئة الرابعة ضمن سلم ليكارت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافقة والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، على اعتبار أن نظم الإفصاح الفاعلة تعد بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات المستندة إلى قوى السوق، كما أن الإفصاح عن المعلومات أمرا ملزما في الغالب بمقتضى التشريعات السارية، التي تطلب بالإفصاح في الوقت المناسب عن كل التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية و تطلب أيضا بتقديم المعلومات إلى كل المساهمين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتساوية لهم.

3-6- التحليل الإحصائي لفقرات المحور الخامس: "تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة"

الجدول رقم-11:-

نتائج آراء عينة الدراسة حول فقرات المحور الخامس

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
25	يوفر هذا مبدأ قيام مجلس الإدارة بواجباته القانونية وتقدم التوجيهات العامة للمدراء و الإشراف على أداء المؤسسة .	3.02	0.67	06
26	يتيح هذا المبدأ إمكانية مساءلة المدراء التنفيذيين من طرف مجلس الإدارة باعتباره يمثل المصالح الأساسية للمساهمين .	3.45	0.73	04
27	يتيح هذا المبدأ تنفيذ مجلس الإدارة للنظم التي تصاغ لضمان التزام المؤسسة بالقوانين السارية .	3.27	0.45	05
28	يتيح هذا المبدأ معاملة مجلس الإدارة لكل المساهمين بشكل عادل .	3.77	0.69	03
29	يوفر هذا المبدأ للإدارة تطبيق النظم و القوانين لحماية مصالح كل الأطراف من الممارسات الأخلاقية .	4.08	0.47	02
30	يتيح هذا المبدأ الإفصاح عن صلاحيات و مسؤوليات الجان المنبثقة عنه و مساهمتها في ضبط أداء المؤسسة .	4.36	0.42	01
المتوسط العام للمحور الرئيسي الخامس		3.66		

المصدر: من إعداد الباحثة (اعتمادا على الاستبيان و SPSS)

من خلال الجدول رقم- 11- تظهر اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع الفقرات المتعلقة بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.66، والتي تؤكد رضا أغلبية أفراد العينة بدرجات متقاربة . فلنكتفي يتسنى لمجلس إدارة المؤسسة الاضطلاع بمسؤولياته بشكل فعال يجب أن تتوفر له درجة من الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية ، ومن بين تلك المسؤوليات تنفيذ النظم التي تصاغ لضمان التزام الشركة بالقوانين السارية ، ومن جهة أخرى يجب أن تتوفر لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات اللازمة وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم الاضطلاع بمسؤولياتهم .

3-اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة قمنا بقياس قوة ومتانة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة فيما يلي :

3-1- الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

و يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين

في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

الجدول رقم -12-

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير	المحور الأول	ممارسات المحاسبة الإبداعية
معامل الارتباط بيرسون	0.674	
مستوى الدلالة	0.001	
حجم أفراد العينة	65	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي. (اعتماداً على SPSS)

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ضمن عينة الدراسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.674) ، عند مستوى الدلالة 0.001 ، وهي أصغر من 0.05 ، وعند حساب معامل التحديد (R^2) بنحو (0.4542) ، مما يعني أن نسبة (45.42%) من ممارسات المحاسبة الإبداعية تعود لعدم تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وبهذه النتائج ترفض الفرضية الأولى لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

" يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

❖ **الفرضية الفرعية الثانية :** " لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

الجدول رقم -13-

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير	المحور الثاني	ممارسات المحاسبة الإبداعية
معامل الارتباط بيرسون	0.644	
مستوى الدلالة	0.001	
حجم أفراد العينة	65	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي. (اعتماداً على SPSS)

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لتطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" ضمن عينة الدراسة وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية ، إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.644) ، عند مستوى الدلالة 0.000 وهي أصغر من 0.05 ، وعند حساب معامل التحديد (R^2) بنحو (0.4147) ، مما يعني أن نسبة (41.47%) من ممارسات المحاسبة الإبداعية تعود لعدم تطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين وبهذه النتائج ترفض الفرضية الثانية لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

" يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " .

❖ **الفرضية الفرعية الثالثة:** " لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم-14-

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير	المحور الثالث	ممارسات المحاسبة الإبداعية
معامل الارتباط بيرسون	0.589	
مستوى الدلالة	0.06	
حجم أفراد العينة	65	

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على نتائج التحليل الإحصائي. (اعتمادا على SPSS)

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ضمن عينة الدراسة وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.589) ، عند مستوى الدلالة 0.000 وهي أصغر من 0.05 وعند حساب معامل التحديد (R^2) بجدده (0.3469) ، مما يعني أن نسبة (34.69%) من الممارسات في المحاسبة الإبداعية تعود إلى عدم تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح ، بهذه النتائج ترفض الفرضية الثالثة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

" يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

❖ **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم-15-

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير	المحور الرابع	ممارسات المحاسبة الإبداعية
معامل الارتباط بيرسون	0.711	
مستوى الدلالة	0.000	
حجم أفراد العينة	65	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي. (اعتماداً على SPSS)

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ضمن عينة الدراسة وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.711)، عند مستوى الدلالة 0.000 وهي أصغر من 0.05 وعند حساب معامل التحديد (R^2) نجده (0.5055)، مما يعني أن نسبة (50.55%) من الممارسات في المحاسبة الإبداعية تعود إلى عدم تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية ، بهذه النتائج ترفض الفرضية الثالثة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

" يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

❖ **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

الجدول رقم-16

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المتغير	المحور الخامس	ممارسات المحاسبة الإبداعية
معامل الارتباط بيرسون	0.684	
مستوى الدلالة	0.000	
حجم أفراد العينة	65	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج التحليل الإحصائي. (اعتماداً على SPSS)

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضمن عينة الدراسة وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.684)، عند مستوى الدلالة 0.000 وهي أصغر من 0.05 وعند حساب معامل التحديد (R^2) نجده (0.4678)، مما يعني أن نسبة (46.78%) من الممارسات في المحاسبة الإبداعية تعود إلى عدم تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية ، بهذه النتائج ترفض الفرضية الثالثة لتحل محلها الفرضية البديلة الآتية:

" يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

رابعا-النتائج العامة للدراسة والاقتراحات:

في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا إلى الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة والتي بإمكانها الحد من الممارسات اللاأخلاقية للمحاسبة و تأثير ذلك على المعلومة المالية ، وعلى ضوء دراستنا توصلنا للنتائج فيما يلي :

1-نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية توصلنا من خلال الدراسة النظرية أنه توجد علاقة وبالتالي عدم الاتفاق مع مضمون هذه الفرضية، فقد تم إثباتها أيضا تبعا للدراسة الميدانية وباستخدام برنامج SPSS ، حيث يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين و يمكنه الحصول على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتأثير عليها من خلال المشاركة في قرارات المؤسسة **الفرضية الثانية والتمثلة في:** " لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ المعاملة العادلة بين جميع المساهمين في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "، فبعد الدراسة النظرية والميدانية وباستخدام برنامج SPSS قمنا بنفي هذه الفرضية ، حيث يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في المؤسسات المعاملة المتساوية لكل المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين ، الذين تتاح لهم فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك لحقوقهم.

الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . توصلنا إلى وجود علاقة تأثير ، على اعتبار أن مساهمات أصحاب المصالح تشكل موردا مهما لبناء المقدرة التنافسية وتدعيم مستويات الربحية و الأداء في المؤسسة .

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . توصلنا إلى وجود علاقة تأثير، باعتبارها على جانب كبير من الأهمية لمقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية ، كما يمثل الإفصاح أداة مهمة للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين والمساعدة في الحفاظ على الثقة في الأسواق .

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيره على مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . توصلنا إلى وجود علاقة تأثير، على اعتبار أن قيام مجلس الإدارة بواجباته القانونية ، من خلال التوجيهات و الإشراف على أداء المؤسسة باعتباره يمثل المصالح الأساسية للمساهمين ، كما أن مساءلته تدعم الثقة في المعلومات المنشورة و بالتالي تزيد من جودة المعلومة المالية المنشورة .

2- أهم الاقتراحات: من أهم المقترحات المقدمة:

- نشر الوعي المحاسبي لمفهوم المحاسبة الإبداعية و إيجاد الآليات المناسبة لتلافي تأثيراتها السلبية .
- وضع قواعد السلوك المهني من طرف لجان أخلاق مهنية .
- تفعيل آليات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لأهميتها في زيادة عمليات الشفافية والإفصاح وبالتالي تحجيم ممارسات المحاسبة الإبداعية .
- دعم الأطر والتشريعات بأساليب ردعية لحالات التلاعب والغش التي قد تحدث في المعلومة المالية ، وذلك لتلافي استخدام الآليات غير القانونية عند إعدادها لتلك المعلومات .

قائمة الإحالات و مصادر الدراسة :

- [01]-: Bancel Franck;"la Gouvernance des entreprises " Economica ,Paris ,1997;p:07.
- [02] Tomoyo Matsui , " Corporate Governance and closey –held Companies in Japan " , in Corporate Governance in 21st Century , PEFC, USA , 2008,p:108.
- [03]-و تعني الإدماج الطوعي من طرف المؤسسات بغض النظر عن حجمها و نطاق عملها بالاهتمامات الاجتماعية و البيئية في ممارساتها التجارية و علاقاتها مع شركائها و متعاملاتها و ذلك حسب مقدرتها و إمكانياتها المادية تناسبا مع متطلبات السوق ، على اعتبار أن تحقيق النجاح التجاري المستدام لا يقتصر الوصول إليه عبر تعظيم الإرباح و العوائد في المدى القريب و إنما بتبني سلوكيات مسؤولة .
- [04]-طارق عبد العال حماد ، " حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبادئ التجارية ، تطبيقات الحوكمة في المصارف " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ،ص:09.
- [05]- عطا الله واد خليل ، محمد عبد الفتاح العشماوي ، " الحوكمة المؤسسية " ، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2008،ص:28.
- [06]-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،على الموقع الإلكتروني: [http:// www.OECD.org](http://www.OECD.org)
- [07] Oman Charles , Blume Daniel ;" la Gouvernance d'entreprise : un déficit pour le développement Repères " , N°03 , centre de développement de L'OCDE ,2003 , sur site Internet : www.usinfo.state.gov/journals/ites/025/ ;
- [08]- لطفي أمين السيد أحمد،"المراجعة وحوكمة الشركات" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 179
- [09] بن درويش عدنان بن حيدر، " حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، إتحاد المصارف العربية، لبنان 2007، ص:31
- [10]- سليمان محمد مصطفى، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 52.
- [11]- منشورات إتحاد الشركات الاستثمارية، " حوكمة الشركات"، مكتبة آفاق، الكويت، 2011، ص: 45
- [12]- أشرف جمال الدين ، " متطلبات حوكمة الشركات و أسواق المال العربية : خطوات نحو التطبيق ، في حوكمة الشركات و أسواق المال العربية ، من منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مرجع سابق ،ص:161.
- [13]-على محمود الخشاوي ، محسن الناصر الدوسري ، المحاسبة الإبداعية و دور المدقق في التحقق من ممارساتها و نتائجها ، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، 2008، ص:06
- [14]- على محمود الخشاوي ، محسن الناصر الدوسري ، المحاسبة الإبداعية و دور المدقق في التحقق من ممارساتها و نتائجها ، مرجع سابق ، ص:06
- [15]- أمين السيد لطفي ، مسؤوليات و إجراءات المراجع في التقرير عن الغش و الممارسات المحاسبية الخاطئة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005، ص:23

- [16]- على محمود الخشاوي ، محسن الناصر الدوسري ، دور الرقابة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة ، مسابقة البحوث السادسة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، الكويت ، 2005، ص:22
- [17]- عبد الرحمان المخيزم ، دور المدقق في التحقق من ممارسات و نتائج المحاسبة الإبداعية ، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، 2008، ص:16
- [18]-الطنملي سهير ، دراسة تحليلية لمسؤولية المراجع عن الممارسات المحاسبية الإبداعية ، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد[01] ، مصر ، 2006، ص: 19
- [19]- على محمود الخشاوي ، محسن الناصر الدوسري ، دور الرقابة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة ، مرجع سابق ، ص: 24